المجلس الوطني للتطوير الاقتصادي والاجتماعي

National Economic and social Development Board

نقـطـة ضـــوء

دورية تصدر عن المجلس لتسليط الضوء على مواضيع الساعة

مستقبل إدارة الثروات الطبيعية في ليبيا

الإصدار الدوري الرابع

WWW.NESDB.LY

جميع الحقوق محفوظة
للمجلس الوطني للتطوير الاقتصادي والاجتماعي

مقدمة

عند قراءة واقع التنمية في العالم العربي عموماً وليبيا خصوصاً وتحليل المعلومات والمؤشرات المحلية والدولية منذ عقود فإن النتيجة تبين أنها قد وقعت في حلقة مفرغة من استمرار التخلف الاقتصادي والاجتماعي مقارنة بالعديد من الاقتصادات في أنحاء العالم، وهذا أمر مشاهد وملاحظ حتى لغير الباحثين، وعلى الرغم مما تملكه من موارد طبيعية وبشرية وموقع جغرافي استراتيجي، إلا أنها المؤسسات في المنطقة لم تفلح في توظيف الموارد في الأجل الطويل بالشكل الذي يحقق نمو اقتصادي شامل ومستدام.

لقد أسهم اكتشاف النفط وتأميم صناعته في تغيير مجريات الأحداث وأنماط الحياة في جميع المستويات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية، فقد حول العديد من البلدان من فقيرة محدودة الموارد والإمكانيات والمعتمدة على التجارة والرعي التقليدي والزراعة البدائية البسيطة، وشبه انعدام الصناعة وغيرها من القطاعات الإنتاجية، الى بلد تتدفق فيه الأموال لدرجة لا تستطيع مؤسساته إدارته بشكل فعال، هذا التغير المفاجئ والسريع قد جلب معه مخاطر كثيرة ومتعددة، وليبيا إحدى هذه البلدان.

فبعد الحرب العالمية الثانية اقترن نموذج التنمية في ليبيا بالوفورات المتحققة من الريع وتدخل الدولة الشديد في النشاط الاقتصادي وبشكل مستمر، ومع مرور الوقت أبرمت السلطات السياسية في البلدان العربية عقود اجتماعية ضمنية بين الحكومات والمواطنين جرى فيها مقايضة الرفاه الاجتماعي والتمتع بعائدات الريع والوظائف والأمن في مقابل غياب آليات المحاسبة والشفافية وضعف إدارة الموارد والتضييق على هامش الحريات العامة.

هنا يظهر سؤال لماذا فشلت ليبيا في تكوين نموذج تنموي ناجح ؟ هل السبب يكمن في قدرة المؤسسات على إدارة الريع النفطي وتوزيع عوائده بين مختلف المناطق؟ أم في الخيارات والسياسات للمؤسسات المعنية بإدارة الاقتصاد؟ أم في ضعف القدرة على إنتاج نظريات اقتصادية تتناسب مع الظروف البيئية؟ أم أن المنطقة قد وقعت في مصيدة التنمية الرثة أو الراسمالية الاحتكارية (راسمالية المحسوبيات) ؟ أم أنه لاتوجد رؤية واحدة وخطط طويلة لحشد الموارد وتحقيق التنمية؟.

هناك عدة تساؤلات ويجب البحث عن إجابات سريعة لها خصوصاً بعد انهيار النظم السياسية القديمة وإثبات فشل النظام الريعي في الحفاظ على كيان الدولة واستدامة الاستقرار الاجتماعي، عليه يبدو جلياً أن تحدي الاقتصاد والتنمية لم يكن تقنياً فحسب وإنما سياسياً يتمثل في بناء أطر إنتاجية مؤسسية قادرة على توليد مصادر للإنتاج والدخل المرتفع القيمة، ومن ثم إدارة الدخل والموارد الاقتصادية على مختلف قطاعات وشرائح المجتمع، للوصول الى تفكيك الريعية على مراحل وإحلال نظام اقتصادي قائم على معايير وقواعد واضحة من المنافسة وأنظمة ضريبة مستقرة.

بداية يجب توضيح قواعد أساسية لفهم منطلقات هذه الورقة:

1. أن الاقتصاد الليبي مصاب بأعراض المرض الهولندي (لعنة الموارد الطبيعية)، وبالإمكان التعرف على عوارض المرض بالرجوع الى تحليل مؤشرات الاقتصاد الكلي لليبيا.
2. أن التنويع ضد طبيعة الدولة الريعية الأوتوقراطية لانه يجردها من أهم مقومات بقاءها وهي آلية توزيع الريع ولن تنوع الدولة الريعية اقتصادها إلا مجبرة، إما نظراً لنضوب الموارد الطبيعية، أو لكساد هذه الموارد وعدم الطلب عليها، أو للتحولات وظروف سياسية واجتماعية ضاغطة، ومثال على ذلك أندونيسيا، ماليزيا، هولندا وغيرها.
3. أن النموذج الحالي لإدارة عوائد الموارد الطبيعية في ليبيا قد أثبت فشله ولايمكن الاستمرار به نظراً لإزدياد أوضاع التفاوت المناطقي (اقتصادياً وسياسياً بين المركز والأطراف) الأمر الذي نجم عنه تفكك الاجتماعي، بالتالي فقد أصبحث الرؤية للموارد على أنها وسيلة لحل شكاوى السياسية والاقتصادية للمجموعات أو المناطق المهمشة (أو التي تشعر بالتهميش نتيجة لسيطرة المركز) من خلال تطبيق المنطق الذي دعا إلى تأميم الموارد لكن في سياق إقليمي، ومع أن أقاليمية الموارد لا تؤدي بالضرورة إلى صعود النزعة الإنفصالية، إلا أن تواجد الموارد الطبيعية في الأقاليم التي يعتبرفيها السكان أنفسهم أفراد "أمة" منفصلة قد يعزز الرغبة بالإنفصال ويجعلها أكرث إلحاحاً وجاذبية.

خارطة للشرق الأوسط وشمال أفريقيا توضح المناطق التي يطالب سكانها بإدارة أكثر عدالة لمواردها الطبيعية

عليه فالسياسة تقع في قلب التنمية الاقتصادية وهي التي تحدد مسار التنويع الاقتصادي، وبالتالي هناك ثلاثة أسباب لتعثر عملية التنويع الاقتصادي والقدرة على تحقيق نمو اقتصادي مستدام في ليبيا هي :

1. الوفرة المالية التي لاتزال متحققة من الريع.
2. التكلفة السياسية الباهضة للإصلاح.
3. عدم التوافق حول رؤية ومشروع وطني لإعادة بناء الدولة وأولها الاقتصاد.

من هنا ستناول في هذه الورقة مشكلة تأثير اقتصاد الريع وإدارة عوائده على التنمية الاقتصادية في ليبيا ، باعتباره أنه هو المسبب الرئيس لحالة التخلف والفقر وانعدام الفرص الاقتصادية، المصحوب بالفساد والاستبداد السياسي، وهشاشة الدولة، وحالة الصراع.
هنا تجدر الإشارة الى أن مايعرض من تشخيص للمشكلة وحلول لايمكن أن يؤتي ثماره إلا بتطبيق حزمة متكاملة من الحلول السياسية والاقتصادية والاجتماعية والمؤسسية التي يجب أن تعالج الخلل الهيكلي في بناء الدولة الليبية منذ الاستقلال واكتشاف النفط وحتى الآن وصولاً الى التوافق حول عقد اجتماعي ليبي جديد .

ستكون محاور الورقة والتي تم تقسيمها الى جزئين كالتالي:

الجزء الأول

1. دواعي الإصلاح الهيكلي.
2. فوائد الإصلاح الهيكلي للاقتصاد الليبي
3. الإصلاحات الاقتصادية وتأثيرها على السياسة.

الجزء الثاني

4. الحلول المقترحة لمشكلة إدارة الريع النفطي.
5. تجارب دولية ناجحة لادارة الريع.
6. الإجراءات التنفيذية (معهد الموارد الطبيعية – مبادرة EITI).

أولاً/ دواعي الإصلاح الهيكلي للاقتصاد الليبي:

بدايةً سنوضح عيوب الاستمرار بالنموذج الحالي لإدارة عوائد الموارد الطبيعية باعتباره مصدر الدخل الوحيد وما تفعله الدولة فقط التخصيص والاشراف على آليات توزيع الريع من خلال الميزانية العامة.

كما هو معلوم فإن الاقتصاد الليبي هو اقتصاد هش وبوضعه الحالي يواجه تحديات جدية في امكانية الاستدامة المالية ولعل من أهم أسباب ضعف وهشاشة الاقتصاد الليبي ما يلي:

1) كونه اقتصاد ريعي يعتمد على النفط حيث تبلغ نسبة مساهمته حوالي 98% من إجمالي الإيرادات العامة، وحوالي 95% من إجمالي الصادرات، وحوالي 73% من الناتج المحلي الإجمالي، نتج عن ذلك بالضرورة إشكاليات متعددة من بينها:

1.1 التذبذب في ايراداته ونفقاته وصادراته وواردات وانتاجه واحتياطاته النقدية وغيرها، ولا يمكن للحكومة التأثير الفاعل في ضبط إيقاع سوق النفط العالمي وتحديد أسعاره لارتباطها بعوامل ومحددات دولية تخرج في أغلبها عن تأثير حكومات الدول المصدرة للنفط.

1.2 اقتصاد غير عادل، فالنفط ثروة وطنية عامة تشمل جميع الاجيال (الحاضر والمستقبل) ولا يحق لاحد التصرف فيها وفقاً للمصالح الانية والخاصة، وفي الاقتصادات الريعية النامية تقتصر الاستفادة من الريع في جيل الحاضر بشكل غير مرشد وغير مستدام مما يؤدي الى حرمان أجيال المستقبل من حقوقهم في الثروة الوطنية.

1.3 اقتصاد الدولة، ففي غالب البلدان النفطية وخصوصاً النامية يكون الاقتصاد تابع للدولة بل هي المتحكمة فيه فيكون لها الدور الأكبر في الاقتصاد، حيث تقوم بتصدير النفط وتحويل العملات الاجنبية الناتجة عنه إلى المجتمع عبر نافذة الانفاق العام وخصوصاً الانفاق الاستهلاكي الجاري(التشغيلي) في المالية العامة دون الاهتمام بكيفية استحداث مصادر اخرى للإيرادات تعوض حقبة ما بعد النفط.

1.4 اقتصاد الإقصاء، لان الاعتماد على النفط في تمويل الاقتصاد يسهم في إقصاء القطاعات الأخرى (الإنتاجية والخدمية والمعرفية)، فضلاً عن صعوبة رفع الايرادات الضريبية او خفض الانفاق العام وخصوصاً الانفاق الجاري (الاستهلاكي) هذا من جانب ومن جانب آخر إقصاء القطاع الخاص وتهميشه كون الدولة هي المتحكمة في عوائد الريع وتريد فرض سيطرتها على الاقتصاد والمجتمع.

1.5 اقتصاد ينحو نحو الانفاق العسكري الباهظ، ان غالب الدول التي يعتمد اقتصادها على الريع تذهب لتحصين نفسها من اي قوى معارضة وذلك من خلال المبالغة في الانفاق الامني والدفاعي عبر بوابة الانفاق العام.

1.6 أدى الاعتماد شبه الكامل على ريع النفط الى مجموعة من الاختلالات في القطاعات الاقتصادية وهي:

- الاختلالات في القطاع الحقيقي وملامحها هي:

معدلات نمو ضعيفة/ نسبة تضخم عالية/ نسبة بطالة مرتفعة/ اقتصاد احادي المورد.

- الاختلالات في القطاع الخارجي وملامحها هي:
الارتباط بأسعار النفط العالمية المتذبذبة/ تراجع الصادرات/ تأكل احتياطي الاصول الأجنبية.
- الاختلالات في قطاع المالية العامة وملامحها هي:
انخفاض الايرادات العامة/ارتفاع في الانفاق الجاري/ عجز في الميزانية العامة/ ارتفاع حجم الدين العام/ ترسيخ الريع.
- الاختلالات في القطاع النقدي وملامحها هي:
ارتفاع في المعروض النقدي/ قيود عالية على الائتمان أدت الى تحييد التمويل المصرفي/ اختلال في سعر الصرف/ ضعف أداء القطاع المصرفي.

2) يواجه الاقتصاد الليبي مخاطر وتحديات كبيرة منها:

2.1 1الاعتماد على النفط كمصدر شبه وحيد للدخل الحكومي مع تراجع أهميته النسبية على المدى المتوسط والبعيد عالميا لظهور بدائل الطاقة من جهة وتطور المحددات البيئة من جهة اخرى.

2.2 2.2 اختلال سوق النفط العالمي في جانبي العرض والطلب بعد تطور تقنية استخراج النفط الصخري في السنوات الأخيرة حيث تتجه الدول الأكثر استهلاكاً لتكون أكبر الدول إنتاجا للنفط (الولايات المتحدة / الصين).

2.3 الآثار السلبية المتنوعة الاقتصادية والاجتماعية والثقافية لتجذر الاقتصاد الريعي ومن امثلة ذلك، التوسع في الانفاق الجاري، والتراجع في الانفاق الاستثماري العام والخاص، والانكماش في الناتج المحلي الإجمالي، وارتفاع معدل البطالة وتنامي ظاهرة الاحتكار.

2.4 4.2 الصراع المحموم على الأصول والموارد المالية للدولة، وتفشي ظاهرة الفساد وتحوله لثقافة عامة في القطاعين العام والخاص.

2.5 عدم اليقين أو ضعف الاستدامة المالية.

2.6 ارتفاع في مستوى البطالة بنوعيها المقنعة والمكشوفة.

2.7 وجود اختلالات بنيوية كضعف مساهمة المرأة، وضعف الاستثمار، واختلال وانكماش في الناتج، وارتفاع الدين المحلي ومستويات العجز في الميزانية العامة.

2.8 ترسخ مفاهيم خاطئة ومنها أن ليبيا دولة غنية حيث أن هناك فرقاً شاسعا بين تذويب الثروة الوطنية نتيجة لاستخراج النفط وبين خلق الثروة، فالدول الغنية هي تلك الدول القادرة على خلق الثروة من خلال ما تنتجه من معارف وسلع وخدمات.

2.9 يتحول المواطن في المجتمعات الريعية من خانة الفعل إلى خانة الطلب والنقد، مما يرفع سقف التوقعات وتصور تحقيقها في أجل قصير وبدون عمل جاد مستمر وفعال مشترك من جميع المواطنين، وفي غياب تواصل فعال بين المؤسسة الحكومية ومنظمات المجتمع المدني تزداد حدة الضغوط على الإدارة التنفيذية مما يشتت الجهود في تفاعلات جانبية تؤدي إلى ضياع الوقت وإهدار الطاقات دون تحقيق نتائج بالمستوى المطلوب.

لقد نتج عن الريع ثقافة اتكالية تبناها ورسخها المجتمع، وهي ثقافة لا تبرز قدسية وضرورة العمل، وتحمل المسؤولية، ولا تعمل على غرس هذه القيم في النشء، خلافا لذلك تُنتج ازدراء واضحا للعمل اليدوي والمجهد وتعفا عن أنشطة اقتصادية كثيرة. كما افسدت الثقافة الريعية ثقافة العمل وأفرغت مفهوم العمل من مضمونه، فلا وعي بتحسين الانتاجية أو بإتقان العمل. الدولة ذاتها في المجتمعات الريعية تصبح ضحية هذه الثقافة فهي دولة رخوة تشتري سكوت المواطن بمرتب أو بمكافأة أو علاوة أو ترقية دون وجود مبرر من إنتاجية إضافية حقيقية أو تميز في الأداء، مع غياب شبه كامل في العلاقة بين المجهود والمردود والإنتاجية والعائد.

2.10 نمو كبير في التجارة غير المشروعة (تهريب الوقود والبشر والسلاح والمخدرات) أدى ذلك إلى تكوين عصابات جريمة منظمة ذات مصالح كبيرة تزيد وتتشابك داخليا ودولياً (بالداخل تتفاعل مع الأحداث وتتحالف مع الشرعيات المتعددة) تربك حاضر ومستقبل البلاد وتزيد من مخاطر تأخير تحقيق الاستقرار.

2.11 نشوء آليات وترسخ ممارسات استخدام الريع في مكافأة وشراء الولاءات، بسبب الاستقلال المالي للدولة بمعزل عن القطاع الخاص وضرائبه يقوي قابليتها على ترويض معارضيها وتجنب المساءلة الحقيقية مما يعزز الاستبداد والمناخ المعادي للمشاركة الديمقراطية ويعرقل نشوء وتطور آليات المراقبة والمحاسبة والتقويم.

2.12 يؤثر الريع على أداء المؤسسات من حيث:

- تدهور المؤسسات نظرا لأنه يسمح للحكومات بتجنب المساءلة ومقاومة التحديث.
- زيادة مدة البقاء في السلطة وتشجيع السياسيين على توسيع القطاعات العامة لاستمالة الناخبين.
- تشجيع أصحاب الأعمال الحرة الإنتاجية للتحول نحو الكسب الريعي ولاسيما إذا لم تكن المؤسسات تشجع على الإنتاج بل على الكسب الريعي.
- تدهور كفاءة المرشحين الذين يسعون إلى تولي مناصب سياسية مع ما يرتبط بذلك من أداء ضعيف خاصة في الجوانب الاقتصادية.

ونوضح هنا مستويات الصراع التي ولدها الشكل الحالي لإدارة النفط وعوائده

النموذج الحالي القائم على ملكية الحكومة المركزية للمورد وإدارته أدى الى التصرف فيه وفق المصالح الانية والخاصة لمن يكون على رأس الدولة، فمن يسيطر على هذا المورد الاقتصادي الوحيد بنموذجه الحالي سيتمكن من السيطرة على الحكم.

أحد آثار النموذج القائم للقطاع النفطي الحالي هو أنه يعمل على اقصاء القطاعات الاقتصادية المنتجة نظراً للعوائد المالية الكبيرة والسريعة التي يوفرها، كذلك مع استمرار العمل ببعض التشريعات وتبني السياسات ذات الطابع الاشتراكي والقائم على تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي بشكل كبير فإن هذا ادى الى منافسة القطاع العام للقطاع الخاص وبالتالي قلت الفرص الاقتصادية والقدرة على تكوين الثروة خارج القطاع العام، مما نتج عن ذلك انتشار الفساد، والصراعات على المناصب، وانهيار أداء المؤسسات، والتذبذب في مستويات الدخل والمعيشة والتفاوت بين طبقات المجتمع.

يولد الفساد الأحقاد والشعور بالتهميش نتيجة لتمتع مجموعة من الافراد بالثروة من غير بذل مجهود هذا الامر سرعان ما تحول الى سلسلة من الصراعات تستخدم فيها كافة الادوات، ومع تردي مستوى الخدمات وفرص التنمية، تنهار الثقة بين ابناء المجتمع الواحد وتغيب القيم كالمواطنة المتساوية والهوية الجامعة وتضعف الارادة المجتمعية فتتآكل الدولة من الداخل، وتقوى الهويات الفرعية، والافكار المتطرفة الهدامة ويصبح الكل ضد الكل.

يتحرك الصراع من مستواه الادنى الى مستواه الاعلى فتزداد حدة الاستقطابات، ومع ضعف الخبرة والقدرة على الممارسة السياسية تتكون الحلول القائمة على المغالبة، ونفي الاخر، وان من يسيطر على المورد سيحكم لوحده أو مع مجموعته فقط، لانه هو السبيل لامتلاك الثروة هو الوصول الى السلطة.

يتخذ الصراع منحى أشد بتحوله نحو استخدام العنف وتوظيف جميع الأدوات بلا أي ضوابط أو قيود، عندها تختفي الدولة تماما، تنهار الخدمات وتنعدم الفرص الاقتصادية، وتدمر البنية التحتية، وتصبح اساسيات الحياة كماليات.

يتحالف كل طرف محلي مع دولة خارجية فتتدفق الاسلحة والمرتزقة، وتتسع دائرة الصراع ولتصبح بذلك الارض الليبية ساحة لتصفية الحسابات بين القوى الاقليمية والدولية، ويقع الوطن ضحية لأبناءه المتصارعين على ثروته.

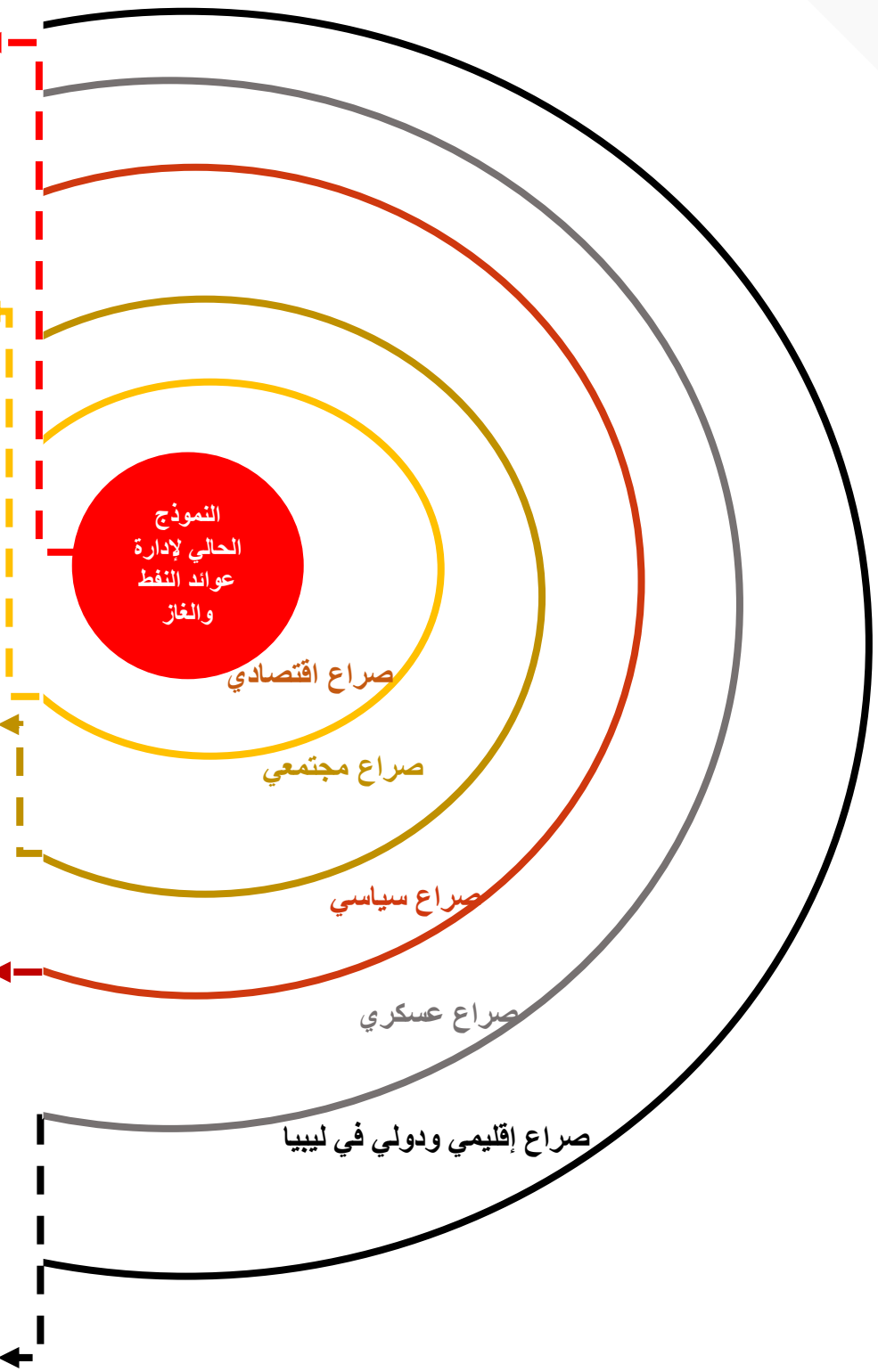

ثانياً/ فوائد الإصلاح الهيكلي للاقتصاد الليبي:

1. علاج التشوهات الموجودة في الاقتصاد المحلي.
2. رفع الإنتاجية وتعزيز العلاقة بين الإنتاجية والعائد.
3. تحقيق النمو الاقتصادي الحقيقي والاستقرار الاجتماعي.
4. الوصول الى معدلات عالية للنمو الاقتصادي.
5. تنويع مصادر الدخل.
6. تغيير دور الدولة باتجاه التشريع والتنظيم وشبكات الامان الاجتماعي وإطلاق امكانيات القطاع الخاص في المجالات الاقتصادية كافة (الخدمية والانتاجية والمعرفية).
7. تخفيف وإزالة العجز في ميزان المدفوعات والموازنة العامة للدولة.
8. التركيز على خلق الثروة وليس توزيع عوائد الريع.
9. القضاء على البطالة وتخفيف حدة الفقر.
10. المساهمة في تقوية البناء الديموقراطي من خلال الربط بين حق المواطنين في المشاركة والمساءلة واعتماد تمويل الموازنة العامة للدولة من جباية ضرائب فائض نشاط المواطنين.

ثالثاً/ الإصلاحات الإقتصادية وتأثيرها على السياسة

عند تحليل ودراسة الدول التي استطاعت تحقيق نجاحات كبيرة وبناء نظام اقتصادي مرن وذو قاعدة إنتاجية واسعة ونظام سياسي قائم على أسس الحداثة و الديمقراطية، سنجد أن غالبيتها قد جعل محور تركيزه وإتجاهه عند صناعة المستقبل هو الاجابة على السؤال كيف يمكن بناء الدولة تتسم بالاستمرارية والديمومة؟ وهل يأتي الإصلاح الإقتصادي أولاً أم السياسي ؟

هناك عدة مصادر للاجابة على هذا التساؤل لعل أحدها هو الرجوع إلى تجارب الدولة الناجحة خلال العقود الماضية و التي تمكنت من تحقيق نمو إقتصادي مصاحب له توافق مجتمعي وبالتالي إستقرار في الحالة السياسية، نذكر منها على سبيل المثال (كوريا الجنوبية- سنغافورة - الإمارات- تركيا)، وأيضاً بالإمكان تحليل المشاريع التي تجري الآن لبناء الدولة الحديثة في كل من (السعودية - مصر - المغرب) والتي يتركز محورها في تحقيق التنمية المستدامة، بداية بإعادة هيكلة الإقتصاد والرفع من مستوى معيشة المواطن .

صحيح أن بعضاً من هذه الدول لم يكتمل فيها نموذج التنمية والديمقراطية، لكن المقاربة التي اتبعتها هذه الدول كانت مبنية على إتباع المسار التنموي لتحقيق مكاسب اقتصادية تساهم أولاً برفع مستوى رفاهية المواطن وثانياً اكتساب نظام الحكم شرعية أقوى مبنية على الإنجاز، ومن خلال تحقيق ثنائية التنمية والإستقرار السياسي والتي سيتولد عنها لا محالة نظام ديمقراطي يكون المواطن فيها هو محور عمل الدولة وركيزتها الأساسية، عندها ستتحقق الرفاهية المبنية على نظام قيمي قاعدته المواطنة التي تقبل بالتنوع وتحفظ الاختلاف، ونظام سياسي مبني على التوافق بين مختلف أطياف المجتمع .

عند دراسة الحالة الليبية وتشخيص أسباب الصراع سنجد انه يتمحور بشكل أساسي حول الحصول على منافع اقتصادية داخل إطار من الصراع السياسي، تتداخل فيها عدة أبعاد ثقافية محلية، وعوامل خارجية (دولية) تؤثر سلباً و إيجاباً على الواقع الليبي، عليه فإنه بدون وجود رؤية واضحة ومشروع وطني يفكك المشكلة ويعالج أسبابها ويفصل آلية التعامل مع مختلف العوائق والمخاطر التي تعترض طريق بناء الدولة الليبية فإن حالة التخبط السياسي المسيطرة ستكلف خسائر اقتصادية يدفع ثمنها المواطن يومياً.

عليه لتطوير قوى الإنتاج وعلاقات الإنتاج في ليبيا فإنه يجب القيام بالإصلاحات الإقتصادية التي تعالج التشوه والإختلالات الحاصلة في هيكل الإقتصاد الليبي، وفك المنظومة الإشتراكية والريعية وسيطرة الدولة على أدوات الإنتاج وما نتج عنها من ضعف في الأداء، والرفع من مستوى تطور العملية الإنتاجية باعتباره الهدف الأساسي لأي عملية إصلاح اقتصادي، والتي ستؤثر في النهاية إيجاباً أو سلباً على البنية الإجتماعية للدولة على المستوى السياسي والثقافي .

من خلال ما تقدم سنناقش في هذا العنوان المحاور التالية :

1. أزمة الشرعية وارتباطها بالإصلاحات الاقتصادية .
2. النفط وتأثيره على العملية السياسية .
3. المجتمع الليبي ودوره في المشاركة في صناعة القرار (أحزاب سياسية - منظمات مجتمع مدني - نقابات روابط ...) .
4. النخب الليبية التوافقات وفرص الحل .

5. المجتمع الدولي(دول - منظمات دولية) وتأثيره على العملية السياسية في ليبيا (الواقع - آفاق مستقبلية) .
6. تأثير الإصلاحات الإقتصادية على الحالة السياسية.

1. أزمة الشرعية وارتباطها بالإصلاحات الاقتصادية .

بداية إن للشرعية ثلاثة مصادر هي :

- شرعية الأصول (الشرعية التاريخية): اي الجهة التي قامت بتأسيس أو توحيد الدولة مثل (العائلة الملكية أو الحركات التي تقاوم الاستعمار) .
هناك نوع من الخلل في مصادر الشرعية في ليبيا بالنسبة لشرعية الأصول الى من يجب أن تعود؟ هل للعائلة الملكية السنوسية؟ أم لثورة سبتمبر 1969؟ أم ثورة فبراير 2011؟ .
- الشرعية الدستورية والقانونية: هي الشرعية المستمدة من دستور البلد .
عند محاولة البحث عنها نجد أنها معقدة فمن أين تستمد هذه الشرعية من دستور 1951 الذي لم يستفتى عليه الليبيون ؟ ، أم من دستور غائب طوال 42 سنة، أم من دستور(لجنة الستين) والذي يواجه العديد من المصاعب .
- شرعية الإنجاز (الأداء): العديد من الأنظمة في العالم استطاعت القيام بما يكفي لخدمة شعبها فتلاحم الشعب مع السلطة الحاكمة فتحصلت بذلك على الشرعية .
وهذا مالم يحصل في ليبيا فعلى الرغم من حجم الانفاق الكبير، إلا أن مستوى الخدمات قد انهار وانعدمت التنمية وارتفعت معدلات البطالة والفقر والفساد، بذلك فقدت الحكومات المتعاقبة ثقة المجتمع وبالتالي حصولها على الشرعية.

عليه فإن الإتجاه نحو تحقيق الدولة التنموية والتي تستمد شرعيتها من تحسين أداء الإقتصادي وارتفاع جودة ومستوى الخدمات هو أمر ذو أولوية قصوى للحفاظ على السلم الأهلي وتقوية العقد الإجتماعي، بالإضافة الى تعزيز القيم الديمقراطية كإتجاه مهم لضمان ديمومة الشرعية .
من ناحية أخرى فإن القيام بعملية إصلاح اقتصادي في ليبيا يجب أن تأخذ في عين الإعتبار المحددات التالية :

- التوزيع السكاني مع التركيز على مناطق الجنوب والمدن الحدودية ومعيار مساحة البلد، لذلك لابد من القيام بتنفيذ برامج تنموية تعزز سيطرة الدولة وحضورها على الأطراف ومناطق الفراغ (المناطق الحدودية – المناطق شبه خالية من السكان)، من خلال القيام بمشاريع تنموية تكسبها شرعية الإنجاز عند سكان هذه المناطق .
- التوزيع الإثني للسكان، وعدم إهمال فئة بشكل متعمد، حتى لاتكون مصدراً للفوضى أو بؤرة حاضنة للجماعات الإجرامية أو الإرهابية .
- الموارد الطبيعية المتاحة ومدى القدرة على القيام بمشاريع ذات جدوى اقتصادية بها .
- إشراك المجتمعات المحلية في عملية صنع السياسات التنموية، الامر الذي سيؤدي الى سيادة الشعور العام بامتلاك سلطة القرار، وبالتالي الدفاع عنه وحماية هذا المكتسب.

2. النفط وتأثيره على العملية السياسية .

إن ظهور النفط (الريع) في المجتمعات يساهم في استمرار وتقوية نظام الحكم القائم، حيث انه يمنح لمن يمتلكه (الدولة) سلطة التحكم في الحياة السياسية بسبب كمية الأموال الكبيرة التي يوفرها هذا الريع .

وهنا تتشوه العلاقة بين السلطة السياسية والمجتمع، فبسيطرتها على الريع تستأثر بالحكم وتسحق المعارضين ويظهر حكم الفرد (الديكتاتور) أو حكم فئة قليلة تمتلك المال وتسيطر على مفاصل الدولة (الأوليجارك) .

إن مناط تشوه العلاقة بين السلطة السياسية والمجتمع تندرج في أن المجتمع يقف في دور المنتظر للسلطة متى تعطيه ومتى تمنعه وهذا يأخذ شكل اقتصادياً مثل التعيينات في القطاع العام أو زيادة المرتبات أو زيادة وتخفيض الدعم.

هذا الأمر راجع الى أن المصدر الرئيسي للإيرادات العامة في الإقتصاد يأتي من الريع، أما في الإقتصادات المتقدمة فإن المصدر الرئيسي للإيرادات العامة يأتي من الضـــرائب والتي بدورها ناتجة عن حصـــيلة العمل والجهد للقطاع الخاص الذي يمول الخزينة العامة فتكون له بذلك السلطة القادرة على الرقابة و المحاسبة وهو يعتبر أيضـاً رافد مهم لتعزيز العقد الإجتماعي، ففي مقابل تنازل المواطن عن جزء من أمواله لصالح الحكومة فإنها بدورها تقوم بتوفير الظروف الملائمة - تشريعياً وأمنياً واقتصادياً وبيئياً وغيرها- كما أنه يحق له المشاركة في صناعة السياسات العامة عن طريق المؤسسات السياسية (الأحزاب) أو المدنية (النقابات ومنظمات المجتمع المدني).

إن التجانس بين النظام السياسي والهيكل الاقتصادي ستؤدي الى الرفع من مستويات النمو الإقتصادي الشامل والذي ينعكس على ارتفاع مستوى المعيشة وشرعية نظام الحكم، هذه العلاقة تفقد في الإقتصادات الريعية التي ينتشر فيها الفساد، وينحسر دور القطاع الخاص بسبب استغناء الحكومات عن الضرائب لتمويل الخزانة العامة، وتنخفض جميع المؤشرات المتعلقة بالتنمية وجودة الحياة والمعيشة، ويكون العقد الإجتماعي فيه مشوهاً، بالتالي تصبح العلاقة بين المجتمع والسلطة الحاكمة أقرب الى العداء منها الى التوافق والانسجام.

أيضاً فإن ثقافة الريع قد أنتجت مؤسسات سياسية تفضل الحل السهل، على سبيل المثال بدلاً من القيام بعملية إصلاح لهيكل الإنفاق العام، فإن نجد أن كل حكومة لاترغب في تحمل مسؤولية القيام بهذه الإصلاحات، والتي حتما ستكون مؤلمةً في الأجل القصير، بينما لاتجد حرجاً في الإستمرار في التوظيف العام وزيادة قيمة الدعم حتى وصل قيمة الإنفاق الجاري حوالي 340 مليار دينار من سنة 2012 -2020 ، الأمر الذي أدى الى تراكم المشاكل والأزمات ومع مرور الزمن سيكون حلها أكثر صعوبةً وألماً .

3.المجتمع الليبي ودوره في المشاركة في صناعة القرار (أحزاب سياسية - منظمات مجتمع مدني - نقابات روابط ...) .

عند غياب دور قوي للقطاع الخاص فإن هذا يؤثر سلباً على وضع المؤسسات السياسية والتي في الغالب ما تتحصل على تمويلها من هذا القطاع، فهذه المؤسسات باعتبارها المعمل الذي يتم فيه خلق الرؤى وصناعة المشاريع المستقبلية، والمنوط بها وضع الإستراتيجيات ورسم السياسات للدولة، في حالة غياب مصادر التمويل من القطاع الخاص فإنها ستبقى إما ضعيفة أو مرهونة للطبقة التي تمتلك المال (الأوليجارك) وستعمل فقط لتحقيق مصالح هذه الطبقة وسيطرتها على مفاصل الدولة .

لذلك ينبغي فك سيطرة الدولة على النظام الإقتصادي، ويجب التخلص سريعاً من الإرث الإشتراكي الريعي، بدايةً بالقيام بالإصلاحات الإقتصادية التي تعالج التشوهات في الهيكل الإقتصادي وتدفق مال الريع بالكامل الي الميزانية العامة وبشكل مباشر و البدايةً بتغيير هيكل الإنفاق العام والذي منه دعم الوقود والذي بسببه تخسر ليبيا أكثر من مليار دولار سنوياً، وتستفيد منه الجماعات المسلحة والإجرامية والإرهابية والتي من الممكن أن تستخدم هذه الأموال للإنقلاب أو السيطرة على الدولة .

أيضاً إصلاح النظام الضريبي والذي يعتبر أحد دعامات العقد الإجتماعي وأداة رئيسية لتمويل الميزانية العامة، وهذا الامر يتطلب كذلك تقنين اقتصاد الظل الذي بحسب بعض الدراسات فإنه يمثل 60% - من حجم الإقتصاد الليبي، وهذا الأمر يتطلب إصلاحات في الاجراءات وأنظمة الحوكمة وتطوير البنية التحتية لتسهيل ممارسة الأعمال ومتطلباته، وغيرها من الإصلاحات المؤسسية والتشريعية ذات الأثر الإقتصادي والتي حتماً ستكون نتائجها واضحة على مجريات العملية السياسية .

4.النخب الليبية التوافقات وفرص الحل

نتيجة لغياب الإرث التاريخي للعمل السياسي بصورة طبيعية خلال العقود الماضية، وغياب المؤسسات القوية القادرة على صناعة الحل فقد أدى هذا الى ضعف أداء النخب الليبية في قدرتها على ممارسة العمل السياسي بكفاءة وجدارة ، والدليل على هذا أن هذه النخب لم تستطع حتى الآن الوصول الى تشخيص توافقي للمشكلة الليبيو ، ناهيك عن التوافق حول رؤية ومشروع وطني لبناء الدولة، يكون مركزه اقتصادي، ياخذ في الإعتبار وضع نموذج جديد لإدارة عوائد الموارد الطبيعية باعتبار أن السبب الرئيسي للصراع هوا الحصول على المنافع الاقتصادية.

على الرغم من عدم وجود اختلاف فكري (ايدولوجي) بين مختلف ممارسي العمل السياسي في ليبيا، حيث أن جل الخلافات هي فقط تتمحور حول الحصول على المكاسب الإقتصادية، أيضاً فإن عدم وجود تراكم للخبرة والتجربة لمؤسسات العمل السياسي أدى الى هشاشة وعدم نضج ماهو قائم منها الآن، وبالتالي هناك شك في قدرتها على إدارة الشأن العام بمفردها في حالة فوزها في الإنتخابات القادمة .

للخروج من هذه المشكلة فإنه ينبغي صياغة حل يقوم على الأسس التالية :

- وضع تشخيص وتوصيف دقيق للمشكلة الليبية تحدد فيها أسباب الصراع والتشوهات الهيكلية في بناء الدولة.
- فتح سلسلة حوارات مجتمعية بمشاركة واسعة (عقد مؤتمر وطني جامع خلال مدة زمنية قصيرة بعد الإنتخابات القادمة) يتولى الخروج بتوصيات لتحقيق الآتي :
  - الإتفاق على رؤية وملامح مشروع وطني لبناء الدولة بمختلف أركانها (اقتصادي – اجتماعي – أمني – مؤسساتي – أمني – دفاعي – سياسة خارجية) .
  - اقتراح نموذج جديد لإدارة عوائد الموارد الطبيعية (يقترح أن يتم الاستفتاء عليه)
  - اقتراح نموذج جديد لإدارة الدولة بنظام لامركزي ذو صلاحيات واسعة يتم الاستفتاء عليه (فيدرالي).
  - وضع خارطة طريق للمصالحة الوطنية للوصول الى صياغة ميثاق وطني ومنه الإنتقال نحو المسار الدستوري .

5.المجتمع الدولي (دول - منظمات دولية) وتأثيره على العملية السياسية في ليبيا (الواقع - آفاق مستقبلية) .

مما لاشك فيه أن للمجتمع الدولي دور رئيسي في تشكيل المشهد بليبيا، بدايةً من إعداد الظروف اللازمة للإستقلال (بريطانيا وإيطاليا)، الى تدخله في سنة 2011م (الناتو) ونهايةً بقيادة العمل السياسي التوافقي الآن بين مختلف الأطراف الليبية (الأمم المتحدة).

هنا لابد من الإشارة الى أنه دائماً ما كان للعامل الدولي دور أساسي في الحالة الليبية ، عليه فإنه يجب على السلطات الليبية التي تقود العمل الخارجي أن تعمل على أن يكون نمط تأثير العامل الدولي في الحالة الليبية إيجابي وأن تلتزم بالحياد وتستعمل النهج السياسي العقلاني لتحقيق هدفين أساسيين هما :

- العمل من أجل خلق مصالح اقتصادية مشتركة بين ليبيا والعالم من خلال جذب الإستثمارات الدولية لمناطق ذات طبيعة خاصة، وكذلك العمل على الإستثمار داخل بلدان دول الحلفاء والشركاء عن طريق المؤسسة الليبية للاستثمار .

كما يمكن أيضاً الإستعانة بالمنظمات الدولية ذات الخبرة في القيام بعملية إصلاح الإقتصادي مما سيساهم في إدماج الإقتصاد الليبي ضمن المنظومة الدولية، الأمر الذي حتماً سيعود بالنفع على مستوى معيشة ورفاهية المواطن - في الأجل المتوسط والطويل - ورضاه عن أداء المؤسسات السياسية الرسمية .

- العمل على تشبيك أمني بين ليبيا وحلفاءها الإقليميين والدوليين (تشبيك الأجهزة الأمنية وعلى رأسها المخابرات + تعزيز الشراكة والتعاون في المجال الدفاعي) لغرض تطوير وتقوية أداء المؤسسات المعنية بحماية الأمن القومي للدولة ومصالحها ومصالح حلفاءها.

6. تأثير الإصلاحات الإقتصادية على الحالة السياسية

لاشك أن ليبيا في حاجة الى القيام بإصلاحات اقتصادية قد تكون مؤلمة خلال الفترة القصيرة، مثل إصلاح نظام الدعم واقتصاره على الفئات الهشة، تفعيل جباية الخدمات العامة بأسعار تضمن الربحية واستمرار عمل الشركات المقدمة لهذه الخدمة (الكهرباء – المياه – النظافة -..)، .

إن القيام بهذه الإصلاحات الضرورية والتي تعتبر بمثابة دخول ضمنية يستفيد منها جميع المواطنين، من المؤكد أنه سينجم عنها بعض الإضطرابات الإجتماعية خصوصاً من قبل الفئات الهشة والتي من الممكن أن تؤثر على الإستقرار السياسي، من ناحية تعرض هذه الفئات لضغوط اقتصادية نتيجة لإنخفاض في مستوى معيشتها كما أنه من الممكن أن يستغل هذا الأمر من قبل الجماعات المستفيدة من تهريب الدعم أو غيرها لتأجيج الرأي العام ضد الإجراءات الحكومية للقيام بالإصلاحات الإقتصادية اللازمة .

عليه يجب الحكومة لضمان نجاح عملية الإصلاحات الإقتصادية أن تقوم بالتالي :

- توعية عامة المجتمع بأهمية القيام بالإصلاحات الإقتصادية، والتي ستنعكس إيجابياً على الحالة الإقتصادية في المدى المتوسط والطويل.
- إعداد برنامج للحماية الإجتماعية يكون مبنياً على بيانات وإحصاءات ودراسات لمستوى المعيشة، تحدد فيها أكثر الفئات المتضررة ومناطق تواجدها .
- استخدام نموذج اقتصادي للتنبؤ بمختلف المتغيرات الإقتصادية ذات التأثير المباشر على مستوى المعيشة .
- تحليل المخاطر المحتملة عند القيام بكل إجراء للإصلاح الإقتصادي (يجب التركيز على المخاطر الأمنية المحتملة والتي من الممكن أن تستخدمها الجماعات التي تمول نفسها من عمليات تهريب الوقود)
- استخدام الرقمنة لضمان سرعة وسهولة الوصول الى الخدمات في المناطق البعيدة والنائية لضمان حضور وتواجد الدولة .

الخلاصة :

أن الإصلاح الإقتصادي يؤثر بشكل كبير في العملية السياسية وصيرورتها، ذلك أن سلسلة التفاعلات التي يسببها الإقتصاد يخلق ثقافةً ستنعكس لا محالة على العملية السياسية والتي بدورها تؤثر في الإقتصاد بحركة ديناميكية دائرية يؤثر كل منهما في الآخر، وعلى الرغم من صعوبة وضع قواعد محددة لتأثيرات العلوم الإنسانية بسبب تعقيدها، إلا أنه بالإمكان تأويلها وتوقع نتائجها مستقبلاً، باستخدام المسوحات واستطلاعات الرأي لمعرفة الإتجاه العام للمجتمع وتركيبة عقله الجمعي، وبناء نظام اقتصادي سياسي يتناسب مع منظومة القيم أو تعديلها لتتناسب مع أسس وقواعد بناء الدولة الحديثة .

المراجع:

- مايكل روس، كتاب بعنوان نقمة النفط، ترجمة محمد هيتم نشواتي ، منتدى العلاقات العربية والدولية، 2012.
- المجلس الوطني للتطوير الاقتصادي والاجتماعي ، رؤية بعنوان" مشروع ليبيا للسلام والازدهار"، 2021.
- محمد الخروبي، المجلس الوطني للتطوير الاقتصادي ،ورقة بحثية غير منشورة بعنوان "الإصلاحات الاقتصادية وأثرها على العملية السياسية، 2021.
- سفيان العيسة، ورقة بحثية بعنوان "تحديات إصلاح في العالم العربي نحو اقتصادات أكثر إنتاجية"، مؤسسة كارينغي للسلام الدولي، 2007.
- مروان المعشر ، ورقة بحثية بعنوان "أفاق العالم العربي"، مؤسسة كارينغي للسلام الدولي، 2016.